الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة ابـن خلـدون تيـــارت
الملحقة الجامعية السوقر

مذكرة تخرج ل نيل شهادة الماستر
الشعبة: الحقوق

التخصص: البيئة والتنمية المستدامة

بعنوان:

دور المجتمـــع المدنـــي فـي مجـال حمايـة البيئـة

إعداد الطالبة:
بلحلوي وهيبة

تحت إشراف الأستاذة:
الدكتورة : سدار يعقوب مليكة

لجنة المناقشة

أعضاء لجنة	الرتبة	الصفة
هاني منور	أستاذ محاضر – ب –	رئيس
سدار يعقوب مليكة	أستاذة محاضرة – ب –	مشرف ومقرر
قداري أمال	أستاذة محاضرة – أ –	عضو مناقش
مداح العربي	أستاذ مساعد – ب –	عضو مدعو

السنة الجامعية: 2021 – 2022

دعـــاء

ربي اشرح لـي صدري ويسـر لـي أمري

واحلـل عقدة مـن لسانـي يفقهوا قولـي

كلمـــة شكـــر وتقديـر

أشكر الله عز وجل أن أنعم علي بإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل والخاص

للأستاذة الفاضلة المشرفة الدكتورة

سدار يعقوب مليكة

التي أشرفت على تأطيري في إنجاز هذا العمل والتي لم تبخل علي

بتوجيهاتها و إرشاداتها والنصائح القيمة.

بارك الله فيها وفي علمها وجزاها الله كل خير

كما أتقدم بالشكر الخاص

لكل أساتذة ملحقة السوقر وعلى رأسهم السيد المدير

وكافة عمال ملحقة السوقر

الإهـــداء

أهدي هذا العمل

إلى أمي العزيزة الغالية

وكافة أفراد العائلة الكريمة

زملائي في العمل

زملائي في دفعة ماستر 2 قانون البيئة والتنمية المستدامة

وإلى كل من مد لي يد العون

مقدمة

مقدمة :

تحولت مشكلات البيئة في الآونة الأخيرة وتفاقمت إلى قضايا مهمة فرضت في كل مكان في العالم، على المختصين في البيئة وعلى جميع سكان العالم، بغض النظر عن المستوى المعيشي أو ظروف الحياة أو المستوى التعليمي أو الثقافي، أي أن الكل يتأثر ويتضرر من تضرر البيئة، إلا أنه ليس جميع الناس يسعون لحمايتها ومعالجة مشاكلها، بالرغم من أن الجميع مطالب بحماية البيئة وذلك بالمشاركة مع الآخرين رغبة بالعيش بأمان فيها وممارسة نشاطاتهم في ظلها ، فالحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها من الأهداف التي تحققها المشاركة الجماهيرية الفاعلة وذلك بتوفر الهياكل التنظيمية التي تحوي المواطن وتنظيم جهوده لخدمة قضايا البيئة والبحث عن أفضل الطرق لإشراكه في إدارة الشؤون العامة للدولة وصنع القرار المتعلق بالبيئة.

تعد مؤسسات المجتمع المدني أفضل جهاز لربط قنوات الاتصال بين الأفراد والشعوب لمعالجة القضايا خاصة ما نتج من مشكلات البيئة والتلوث عن التطورات الصناعية والتنمية الاقتصادية وتكنولوجيا التصنيع، ويقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية التوعية البيئة وإدخال الأولوية البيئة في برامجها ومخططاتها وذلك بتوفير المعلومة اللازمة عن المشكلات البيئية وتقديمها للجمهور بشكل مستمر ومثير للانتباه والتطرق لمعالجتها وإعطاء تفسيرات وتأويلات وللفرد والمواطن دور كبير في الحفاظ على البيئة من خلال المشاركة الشعبية وتطوير طرق جديدة والمساعدة في تطبيقها وإعطاء تقييمات بيئية ونقلها إلى منظمات المجتمع المدني المتخصصة في الجوانب البيئة وعلى رأسها الجمعيات البيئية (على المستوى الوطني).

الجزائر من الدول التي تعاني الكثير من المشاكل البيئية منها التصحر والانجراف التلوث بكل أنوعه، ومن أجل حماية البيئة ومكافحة مختلف هذه الظواهر المضرة بالبيئة ومحاولة التقليص من المشاكل البيئية سنت الجزائر العديد من التشريعات في مختلف المجالات التي تعنى بالبيئة أهمها القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة، حيث يعتبر أساس التشريعات البيئة، وكذا خلق أجهزة وهياكل مختلفة تتكفل بحماية البيئة على كافة المستويات سواء المستوى المحلي، الإقليمي أو الوطني، والتي شهدت تطورا ملحوظا وهاما من حيث التنظيم أو الدور وهذا بسبب تطور الإدارة البيئة على المستوى المركزي وتطور السياسات الحكومية من خلال اهتمامها المتزايد بحماية البيئة والحفاظ عليها وجعل مهمة حماية البيئة في صلب السياسات الوطنية الرامية إلى النهوض بالبلاد وتطوير الاقتصاد الوطني.

مقدمة :

ونظرا للاستعمال المفرط للثروات والموارد الطبيعية وعلى غرار الدول الأخرى تبنت الجزائر مبادئ ومفاهيم جديدة للحفاظ على البيئة من أهمها تبني مفهوم التنمية المستدامة الذي يقوم على مبدأ الاستغلال العقلاني والرشيد للثروات والموارد الطبيعية من أجل تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحق الأجيال المستقبلية في الانتفاع بالموارد الطبيعية البيئية وهذا باستعمال أدوات وآليات مختلفة وهذا من خلال قيام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي نص على مبادئ جديدة يتم أخذها بعين الاعتبار في محاولة توفير أكبر قدر من الحماية للبيئة والحفاظ عليها من كل الأخطار التي قد تهدد سلامتها، ومن بين أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون مبدأ إشراك الأفراد ومنظمات المجتمع المدني المختلفة في مجال حماية البيئة والدفاع عنها بمختلف الوسائل الإدارية والقضائية تماشيا مع تزايد عدد المنظمات لا سيما المهتمة منها بمجال البيئة ومواكبة الواقع المعيشي وأنواع المشاكل البيئية التي تتطور بتطور الزمن والتكنولوجيا المستعملة في العملية التنموية الكبيرة التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة.[1]

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وبعض القوانين الأخرى دور الجمعيات البيئية، وهذا من خلال نصه على مبدأ المشاركة وحق الجمعيات في اللجوء للأجهزة القضائية دفاعا عن البيئة في حال المساس بها، وقد كرس دستور 2020 الحق في بيئة سليمة وكرس دور الجمعيات وتشجيعها وتوفير الحماية القانونية للبيئة. [2]

أما على المستوى العالمي تتم عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية التي تلعب دورا فاعلا في حماية البيئة وتكوين وعي الرأي العام ، وعن طريق العلماء حيث يقدمون أدلة على وجود مخاطر وتغيرات بيئية كبيرة ناتجة عن زيادة الكثافة السكانية التي تؤدي إلى زيادة الأنشطة الإنسانية، حيث تقوم هذه المنظمات والمجموعات العلمية بالضغط على الحكومات للتحرك لمواجهة المشاكل البيئية.

[1]-القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ، العدد 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003.

[2]- أنظر المادة 10 و المادة 21 من دستور 2020، الفصل الثاني،

فموضوع الدراسة له أهمية علمية وأخرى عملية وحتى ذاتية فتمثلت العلمية منه في :

- ذكر مراحل نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني.

- تحديد مختلف المفاهيم التي تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني.

- إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة.

- تحديد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني.

أما الأهمية الموضوعية تكمن في :

- كون موضوع البيئة من المواضيع الحديثة (حديث الساعة) التي يعيشها العالم.

- انتقال الاهتمام بالبيئة من الجانب الحكومي إلى الجانب المدني من خلال التدخلات في هذا المجال.

- إبراز دور مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مجال حماية البيئة.

- ازدياد دور المجتمع المدني على المستوى الوطني و العالمي.

- من حيث مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في حماية البيئة.

- من حيث مدى تطبيق السياسات البيئية.

أما الأسباب ذاتية للدراسة فالموضوع يثير الكثير من الجدل من عدة جوانب نستخلصها في:

- الاطلاع على عمل ومجهودات المجتمع المدني في حماية البيئة خاصة الجمعيات .

وكل هذا يدعونا إلى محاولة الإجابة على الإشكالية التالية :

- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة ؟

مقدمة :

إن هداف الموضوع محاولة إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، وإعطاء صورة واضحة عن عمل منظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة.

من أجل محاولة الإحاطة و الإلمام بمضمون الدراسة ، وللإجابة على التساؤلات المطروحة، كان لابد من إتباع المنهج الوصفي لنقل التعاريف كما هي ، وسرد المعلومات وكذا المنهج التاريخي من خلال سرد التطور التاريخي لظهور منظمات المجتمع المدني ، كما تناولت المنهج التحليلي الذي يقوم على الأوضاع القائمة التي أدت إلى التغيير ، والتطرق إلى تحليل مختلف البرامج والآليات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني لحماية البيئة.

وقد واجهتني بعض الصعوبات في البحث بحكم أن موضوع المجتمع المدني موضوع شاسع وله مجالات كثيرة لا يمكن تغطيتها كلها و الصعوبة في ضبط الخطة نتيجة تعدد الجوانب التي يمكن تغطيتها في هذا الموضوع و بالنسبة للمراجع قلة في المراجع و صعوبة في السفر والبحث، نتيجة ظروف صحية وعائلية، بالإضافة إلى ظروف العمل وضيق الوقت .

اتبعت في معالجة الموضوع خطة تكونت من فصلين : تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني الذي ينقسم إلى مبحثين ماهية المجتمع المدني المبحث الأول ، و نشأة وتطور المجتمع المدني في المبحث الثاني أما الفصل الثاني جاء بعنوان مساهمة المجتمع المدني في مجال حماية البيئة الذي عالج دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في المبحث الأول و نموذج لنشاط الجمعيات في مجال حماية البيئة المبحث الثاني.

الدراسات السابقة:

كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2013 – 2014.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني

أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا هاما لمؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة في مختلف المجالات حيث فرضت هذه المنظمات نفسها كمرافق وشريك ضروري لهذه المؤسسات الرسمية، حيث لا يمكن الاستغناء عنه وهذا بسبب ما اكتسبته من نفوذ في وسط المجتمع والدولة.

لذا أصبحت منظمات المجتمع المدني وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الحكومية البيئية فهي تستعين بها نظرا لسهولة تأثيرها على الأفراد وتوسعها المستمر مما أعطاها تأثير قوي على سياسات الدول ودوره في التوعية.

والحديث عن المجتمع المدني يتطلب التطرق إلى تحديد مفهومه ومكوناته وخصائصه، وكذا التطرق لظروف نشأته ومراحل تطوره المبحث الأول هو ماهية المجتمع المدني نتناول فيه مفهوم المجتمع المدني مطلب الأول و أما المبحث الثاني نشأة وتطور المجتمع المدني.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه ال 0مجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكل مستقل عن سلطة الدولة، حيث يجمعها فيها رابطة اختيارية طوعية، كما أنه يقوم على العمل الجماعي لتحقيق المصالح المشتركة، كالأحزاب ، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية ، والحركة الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها،

يعد بناء المجتمع المدني معقدا ومتباينا إلى حد ما ، لكنه مهم وأساسي للتعبير عن المسموعين من الناس من خلال تعزيز المشاركات المحلية في صنع القرارات السياسية وتوفير الخدمات ،بالإضافة إلى أنه يعتبر القطاع الثالث في المجتمع إلى جانب الحكومة والأعمال التجارية، كما تدعم الأمم المتحدة المجتمعات المدنية لأنها تنهض بالمثل العليا للمنظمة بأكملها.[1]

المطلب الأول تعريف المجتمع المدني :

نتناول في هذا المطلب في الفرع الأول التعريف اللغوي للمجتمع المدني **و** التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني الفرع الثاني.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمجتمع المدني

مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي وبالتالي ليس له تعريف لغوي دقيق في المعاجم لأنه مصطلح مركب يدل على بيئة معينة، كلمة **société**هي كلمة لاتينية يقصد بها المجتمع ، كلمة **civil** هي كلمة لاتينية أيضا، تدل على المدني أو المدنية، المدينة، التمدن، ويقصد بالمدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش، كما يقصد بلفظ مدني أن يقوم المجتمع على عوامل إيديولوجية لا سياسية، أي أن المجتمع

1- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مربا ورقلة،2011- 2010، ص14.

المدني مرتبط بروابط مدنية فقط. يستعمل مصطلح civil للتعبير عن ما له علاقة بالمواطن، وما هو مخالف للمجتمع العسكري أو الرسمي أو الديني.[1]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني

يعرف الأستاذ : عبد الحميد الأنصاري المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات الطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل.[2]

وعرفه الأستاذ : ريموند هين يبوش شبكة الاتحادات الطواعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة وعن الجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.[3]

وقد عرفه الأستاذ : ستيفن فيش إن مفهومه للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضعيفة أو محدودة الأفق أو أن تقوم على معايير انتسابية أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي.

[1]– عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مربا ورقلة،2011– 2010، ص14.

[2]- عبد الحميد الأنصاري، أستاذ الشريعة، جامعة قطر

[3]– ريموندهنبوش، أستاذ العلاقات الدوية وسياسات الشرق الأوسط في جامعة سانت أندرو، المملكة المتحدة ومدير مركز الدراسات السورية

أما الأستاذ : ستيفن ديلو فيعرف المجتمع المدني بأنه "الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، تشير إلى حيز معين مستقل يوفر للأفراد حرية تتبع عدد متبوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة، ويستطيع الأفراد الانضمام إليها".[1]

كما يرى الأستاذ: سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي والتسامح، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني على المجتمعات، النقابات، الأحزاب، الأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي.[2]

أما لأستاذ: أحمد زايد يمثل كافة الأبنية الاجتماعية والتنظيمية التي تحقق نمطا- بقصد أو بغير قصد- في أنشطة تتوازى مع أنشطة الدولة أو تستقل عنها.[3]

ويعرف المجتمع المدني أيضا أنه تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، مثل الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية.[4]

من خلال هذه التعريفات يتضح جليا مدى اختلاف الفقهاء في تعريف المجتمع المدني وذلك نظرات للأسباب التالية:

---

[1]- عبد العزيز سعداوي، دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون البيئة، جامعة الشهيد مه لخضر_ الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016 – 2017، ص 12

[2]- شاوش إخوان جهيدة، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع، تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، ص 26

[3] - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، (هو مركز توثيقي يهتم بالقضايا العربية ويعرض الحلول لها عبر عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة المهتمة بالعرب)، خلال ندوة حول المجتمع المدني، أقيمت يوم 20إلى 23 جانفي1992.

- اختلاف التعارف هو نتيجة اختلاف وتطور دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني عبر الزمن في خدمة الفرد والمجتمع بشكل واسع واختلاف وجهات نظر الفقهاء حول تعريف المجتمع المدني يعود إلى اختلاف أيديولوجياتهم وثقافاتهم التي ينتمون إليها.
- نشأة فكرة المجتمع المدني في مجتمع غربي وازدهرت في ظل حضارته مع وجود بعض التعارض مع مقومات الحضارة العربية والثقافة الإسلامية.

إن اختلاف التعريفات كان في التعبير والصياغة اللفظية، بينما كان الاتفاق إجماعا على مضمون عمل ونشاط هذه المنظمات وهذا من خلال:

- المجتمع المدني قام كبديل للمجتمع الديني الذي يعيش تحت السيطرة المطلقة لرجال الدين التابعين للكنيسة في العصور السابقة، فالمجتمع المدني كفكرة هو مجتمع يناهض المجتمعات الدينية السابقة واحتكار السلطة المطلقة لدى الدولة حسب أراء المفكرين الغربيين.
- معظم هذه التعريفات يؤكد على الطابع الذي يميز المجتمع المدني عن غيره من الكيانات الأخرى وهو القطاع المؤسساتي والطوعي.
- المجتمع المدني يتشكل من المنظمات والمؤسسات التي تنشأ طوعية بين مختلف أفراد المجتمع وتتمتع باستقلالية عن مؤسسات الدولة.[1]

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ ومكونات المجتمع المدني

سنتناول في هذا المطلب الفرع الأول: خصائص المجتمع المدني ومبادئ المجتمع المدني الفرع الثاني و الفرع الثالث سنتناول مكونات المجتمع المدني ووظائفه .

الفرع الأول: خصائص المجتمع المدني: تتعدد خصائص المجتمع المدني بالنظر للفعل الفردي وتعدد مستوياته بالتزامها وقدرتها على التكيف مع المؤسسات الأخر وخصائص أخرى نذكر منها:

[1]- كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013-2014، ص 44.

أولا – الفعل الإرادي والطوعي:

يمثل إرادة الأفراد الحرة والاختيارية الطوعية في الانضمام لهذه المنظمات، وبالتالي فهو يختلف عن تلك العلاقات التي تسود داخل الأسر والعشائر والتي تتميز بفرض قيود على أفرادها.[1]

ثانيا – التعدد:

يقصد بتعدد مستويات المجتمع المدني سواء كانت رأسية عمودية أو أفقية، أي أنها تتعدد فيها الهيئات التنظيمية وتنتشر داخل المجتمع الذي تقوم فيه بممارسة نشاطاتها المختلفة، إذ أن قيام المجتمع المدني يتطلب وجود منظمات ومؤسسات تنشط في ميادين مختلفة وعديدة بشكل مستقل عن مؤسسات الدولة الرسمية، فالأحزاب السياسية مثلا المدني تهدف للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرارات السياسية وإدارة شؤون البلاد بطريقة سلمية، ومختلف النقابات العمالية و المنظمات التي تهدف وتسعى إلى نشر الوعي الفكري في مختلف المجالات، و بالدفاع عن قضايا وشؤون معينة كحقوق الإنسان.[2]

ثالثا – التراضي العام:

منظمات المجتمع المدني لدى تأسيسها تراعي الالتزام بالقواعد الدستورية والقانونية السائدة لما توفره وتكلفه من حماية لحقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن أراءهم ومشاركتها وتبادلها مع الآخرين. إذ لابد من مراعاة الاتفاق والتراضي العام بين منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.[3]

رابعا– القدرة على التكيف:

مفهوم هذه الخاصية هو مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والداخلي، لأنه كلما استطاعت تحسين قدرة تكيفها ومواكبتها للأوضاع القائمة المستجدة في جميع المجالات تزداد فعاليتها، وللتكيف ثلاث صور:

---

[1]– مازن مُحَمَّد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق– جامعة الجزائر–1–، 2016– 2017، ص 26

[2]– المرجع نفسه، ص 27

[3]– المرجع نفسه، ص 28

أ– التكيف الزمني: أي أن المؤسسات تتكيف مع المستجدات لمدة زمنية طويلة.

ب– التكيف الجيلي: المقصود به استمرار مؤسسات المجتمع المدني في النشاط بالرغم من تعاقب الأجيال المختلفة عليها وتغيير قياداتها وظهور فئات نخبوية جديدة فيها.

ج –التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسات على تجديد أنشطتها وتغيير وظائفها تماشيا مع الظروف الجديدة.[1]

خامسا– الاستقلالية:

الاستقلال بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجمارك أو الأفراد أو تكون تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها فيؤثر ذلك على نشاطها ويحد من سلطتها، ويمكن قياسها من خلال الإستقلال المالي والإستقلال التنظيمي.

أ– الاستقلال المالي: لهذه المؤسسات، ويقصد به مدى تلقي مؤسسات المجتمع المدني للتمويل المادي من الدولة، أم تعتمد على التمويل الذاتي من خلال اشتراكات أعضائها والمساهمين فيها أو الأنشطة والخدمات التي تقوم بها.

ب–الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي أن مؤسسات المجتمع المدني لها إدارة خاصة تدير شؤونها بنفسها وتسهر على تسييرها بعيدا عن تدخل الدولة.[2]

سادسا – الموارد المادية:

لقيام مؤسسات المجتمع المدني بأدوارها المختلفة لابد لها أن تتوفر على موارد مالية تساعدها على القيام بذلك، بشرط أن تكون هذه الموارد قد تم تحصيلها من طرف هذه المؤسسات نفسها عبر اشتراكات ومساهمات الأعضاء وتبرعات المتبرعين.

[1]– وداد غرلاوي، واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة، كتاب، قالمة، الجزائر، ص 133

[2]– سمية أوشن، دور المجتمع المدني في الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية ، ص 28

سابعا – الإدارة السلمية والتجانس:

تتميز منظمات المجتمع المدني باعتمادها على الطرق السلمية لتحقيق أهدافها المنشودة لذلك نجدها تقوم بممارسة وظائفها في ظل القوانين المعمول بها، مستعملة في ذلك الوسائل والطرق السلمية المشروعة دون أن تلجأ إلى استعمال الطرق غير المشروعة لتحقيق أهدافها التي تصبوا إليها، ويعني التجانس عدم وجود نزاعات وصراعات داخلية في منظمات المجتمع المدني والتي من شأنها أن تؤثر على قيامها بنشاطها وتتسبب في عرقلته، مما يدل على مدى تماثل وتجانس منظمات المجتمع المدني.[1]

ثامنا – الشعور بالانتماء و المواطنة و الجماعية:

تعتبر المواطنة مصدرا لشعور الفرد بالولاء والانتماء لوطنه، هذا ما يدفع الأفراد لأن يهتموا بالشؤون العامة كالدفاع عن الحقوق وانتقاد السياسات الحكومية ومحاولة تعديلها والتأثير عليها خاصة في حالات انتهاك حقوق الأفراد والجماعات و بقدرة المجتمع المدني على المشاركة في التبادل المفتوح من خلال الإنتاج، والتقسيم، وتبادل السلع والموارد، وبالتالي تعزيز الروابط بين المجتمعات المدني.

تاسعا– المساواة والتبادلية:

تشير إلى قدرة المجتمعات المدنية على التعاون والعمل معا وتبادل الأفكار والموارد بشكل يضمن تحقيق المساواة، وبالتالي التمكن من التفاعل معا من أجل حل النزاعات بطرق سلمية، وعليه حدوث أي خلل في هذه الخاصية يتسبب بالمشاكل بين الأطراف وقدرة جميع أفراد المجتمع المدني على الحصول على ذات الفرص والموارد بشكل متساوي لضمان تحقيق العدالة والإنصاف للآخرين.[2]

عاشرا– الاتحاد و التشاركية:

تتمثل في مشاركة جميع أعضاء المجتمع المدني في اتخاذ القرارات، ويظهر ذلك جليا من خلال المنظمات والوكالات المجتمعية و تشير إلى قدرة المجتمعات المدنية على الاتحاد معا والتفاعل مع بعضهم بحرية

[1]- سمية أوشن، مرجع سابق، ص

[2]– مُحَّد مروان، مفهوم المجتمع المدني، مقال منشور في الموقع: mawdoo3.Com
تمت زيارة الموقع يوم 22 نوفمبر 2021.

ودون قيود، التي تعمل من أجل الصالح العام وتحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع، وتقديم الدعم الذي يعزز بدوره هذه الرابطة.

الحادي عشر – مراقبة الموارد من أجل الصالح العام:

تشمل هذه الخاصية قدرة جميع مؤسسات المجتمع المدني على المراقبة والتحكم بالموارد البشرية، والموارد المادية والطبيعية وغيرها وترتبط هذه الخاصية بامتلاك الشعب القدرة على اتخاذ القرار، وتساهم بتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسينه.

الثاني عشر –السيادة و المسؤولية:

تتمثل خاصية السيادة بقدرة المواطنين على المشاركة في جوانب الحكم السياسي واتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة العامة من أجل تحقيق مصلحة الجميع وتحميل الجهات السياسية والاقتصادية المسؤولية عن أعمالها من خلال بعض الأنشطة، مثل إجراء الانتخابات بنزاهة وحرية التعبير وحرية التنظيم في المجموعات والصحافة الحرة وغيرها.[1]

الفرع الثاني: مبادئ المجتمع المدني

للمجتمع المدني مبادئ تتمثل في :

1– **المشاركة و التشاركية:** تشير إلى أن أفراد المجتمع يتمتعون بعدة أمور وهي:

– حرية الشعب في المشاركة في التغير الاجتماعي و العمل المدني.

– إمكانية الوصول إلى الموارد من أجل تحقيق الصالح العام.

– حرية المشاركة في الانتماءات الجماعية على مستوى المجتمع.

[1]– عبد العزيز سعداوي، مرجع سابق، ص 20و21

2- **السلطة الدستورية:** يقع على السلطة الدستورية تحمل مسؤولية حماية حقوق المواطنين من خلال سيادة القانون وتنفيذ السياسات العامة التي تعزز من رفاهية المجتمع.

3- **المسؤولية الأخلاقية:** تظهر عند استخدام الحريات المدنية بطرق لا تنتهك حقوق الغير من أجل تحقيق العدالة والمساواة.[1]

الفرع الثالث: مكونات المجتمع المدني ووظائفه:

من أهم مكونات ووظائف المجتمع المدني مايلي:

أولا – مكونات المجتمع المدني:

- الجمعيات
- الأحزاب السياسية
- النقابات المهنية و النقابات العمالية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- المنظمات الغير حكومية (مراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية)
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الغرف التجارية وجماعات رجال الأعمال
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.[2]

[1]- باعلي وسعيد بأحمد، المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر، جمعيات حماية البيئة نموذجا، مجلة دراسات إنسانية، العدد 9، ص 213-225.

[2]- عبد العزيز سعداوي ، مرجع سابق، ص 22

ثانيا – وظائف المجتمع المدني:

1- صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع: الدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية التي تجسد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة.

2- التنشئة الاجتماعية والسياسية: تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية.

3- تنظيم التعبير عن الرأي العام والمشاركة الفردية والجماعية: يمثل المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، وأداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية الواعية النابعة من التطوع.

4-الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات الإتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة.

5- ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف: لا تلغي قيم المجتمع المدني وهياكله الصراعات الاجتماعية ولكن تنظمها وتعقلنها.

6- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: انسحاب الدولة من عديد الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها، تركت فراغا يحتاج لملأه ومساعدتها في أداء تلك الوظائف.

7- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين جنبا إلى جنب مع الدولة: هدف منظمات المجتمع المدني مساعدة الفئات الضعيفة (مساعدات مالية أو خدماتية..)

8- التنمية الشاملة: أصبحت مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح.

9- تجميع المصالح وحل النزاعات:

10- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع وإفرازات القيادات الجديدة.

11- نشر العمل التطوعي و تحقيق الديمقراطية.[1]

[1]- مازن مُحَّد، مرجع سابق، ص 30

المبحث الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني

تطور مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وما رافقته من تغيرات وأحداث في دول أوروبا الشرقية، لاستخدامات وأدوار حديثة لم تعرفها المجتمعات سابقا وفي القرن السابع والثامن عشر عرفت أوروبا تحولات فرضت مفهوم المجتمع المدني حينما ظهرت علاقة جديدة بين الشعب والسلطة.

نشأة وتطور المجتمع المدني ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ نضال الشعوب من أجل الحرية والمساواة وكذلك حاجة الإنسان إلى الأمان والاستقرار والنظام.

المطلب الأول: مراحل تطور وتكوين المجتمع المدني

تعود الجذور التاريخية للمجتمع المدني إلى الثقافة الغربية القديمة، لتمتد إلى الفكر اليوناني حيث يعتبر الفيلسوف أرسطو المجتمع المدني " مجموعة سياسية تخضع للقوانين " ، وقد أجمع أغلب الفقهاء والمفكرون على أن ظهور مفهوم المجتمع المدني كفكرة ذات دلالات مختلفة يعود إلى الدولة الأوروبية الحديثة حيث ظهرت كوسيلة بديلة لأنظمة الحكم السائد، التي كانت تقوم على أساس الحكم المطلق والسيطرة الفعلية للسلطات الدينية عن طريق رجال الدين على مختلف جوانب الحياة العامة، وتميزت الأنظمة الأوروبية بالنظام الاجتماعي المتفاوت المبني على الطبقية والتميز بين مختلف طبقات المجتمع، والمتمثلة في الطبقة الحاكمة والنبلاء ورجال الدين وغيرهم من العامة. والأوضاع السائدة في المجتمعات الأوروبية والتي غلب عليها سيطرة الكنيسة على مختلف مجالات الحياة، كانت تشكل عائقا دون قيام أي تطور فكري أو اقتصادي أو علمي للمجتمعات في ظل الهيمنة المطلقة لرجال الدين، مما أثر بشدة في كبح حرية الأفراد وأفكارهم و أعمالهم، وبالتالي كبح وعرقلة كل محاولات التغيير أو الإصلاح.[1]

في القرن العشرين الميلادي، تطور المجتمع المدني أكثر ليصبح كيانا موازيا لمؤسسات الدول بصفة منظمات مستقلة. وفي ظل العولمة والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم تحول المجتمع المدني ليصبح قطب

1- التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، مقال منشور في موقع: http ://political-encyclopedia.org
تمت زيارة الموقع يوم: 2022/01/31

قائم بحد ذاته. والذي أوجد سياسات عالمية تشمل كل المجتمعات، كما تزايدت أهميته في مجال الدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم أمام التدهور الكبير والانتهاكات التي تزايدت ضد الأفراد والجماعات على حد سواء، لذلك فإن مفهوم المجتمع المدني يرتبط ارتباطا واضحا ووثيقا بالفكر الغربي الذي يعتبر المنشأ الطبيعي له.

وبالرجوع إلى الشريعة الإسلامية والفكر الإسلامي، نجد أن تطبيقات هذا المفهوم موجودة فعليا في الحضارة الإسلامية قبل ظهورها في الحضارة والفكر الغربيين وبالتالي فإن مفهوم المجتمع المدني لا يعد غريبا أو جديدا عن الحضارة الإسلامية التي تقوم على العدل والمساواة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والشورى بين أطراف المجتمع.[1]

الفرع الأول: مراحل تطور المجتمع المدني:

مر مفهوم المجتمع المدني تاريخيا بمراحل متعددة أدت إلى صياغة معالمه.

أولا – المرحلة الأولى: مفكرو العقد الاجتماعي:

أرجع الباحثون ظهور معالم المجتمع المدني إلى الفلسفة اليونانية القديمة، منهم أرسطو الذي أشار إلى المجتمع المدني باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي أن أرسطو لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فيقصد بالدولة مجتمع مدني يمثل مجتمع سياسي أعضاؤه المواطنون الذين يخضعون لقوانين الدولة، دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، كانت المشاركة في المجتمع المدني تقتصر على النخبة، دون العمال الأجانب النساء.[2]

1 - التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق.

[2]- أرسطو أو أرسطو طاليس هو فيلسوف يوناني وتلميذ أفلاطون، ومعلم الإسكندر الأكبر، هو مؤسس الفلسفة المشائية والتقاليد الأرسطية، وواحد من عظماء المفكرين.(المجتمع المدني هو مجموعة سياسية تخضع للقوانين).

ثانيا – المرحلة الثانية المرحلة الهيغلية

مع بداية القرن التاسع عشر دخلت أوروبا عهد التنوير بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي المجتمع الأوروبي ونقلت الثورة الصناعية المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية إلى مجتمع ذوا طبقتين إحداهما تعمل والأخرى تملك رأس المال، حيث بدأ تفاوض بين مصالح العمال وأصحاب المصانع، وظهور حق الملكية الخاصة وتأسيس روابط واتحادات للحفاظ والدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة والمشتركة، مما فرض قضايا وإشكاليات على المفكرين في مقدمتهم الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل الذي يؤكد عجز المجتمع المدني عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه حيث تكون الدولة هي الطرف القوي القادر على تحقيق هذه الأهداف، لأن المجتمع المدني في غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفراق والصراع والتمزق لتحقيق المصالح الخاصة.[1]

ثالثا– المرحلة الثالثة المرحلة الماركسية والصراع الطبقي:

كما أن مفهوم المجتمع المدني الماركسي يقصد به المجتمع المدني البرجوازي المتميز بالتناقضات بين المصالح المادية لمكوناته وهذا ما سيخلق الصراع الطبقي، وتخرج الدولة بسيطرة إحدى الطبقات على مقدرات المجتمع المدني ككل، فبحسب التكوين الطبقي في المجتمع المدني وعلاقات القوة السائدة بين الطبقات تتحدد علاقته بالدولة، فإذا تمكنت طبقة معينة من فرض إرادتها على سائر الطبقات الأخرى فإن الدولة تصبح مجرد تابعة للطبقة المسيطرة اقتصاديا، وأما تعذر إذا تعذر على أي طبقة أن تستحوذ على هذا القدر من السيطرة فإن الدولة تظل في مواجهة المجتمع المدني بل تنصب نفسها قوة فوق قوة المجتمع المدني.

قال **ماركس** عن أفراد المجتمع المدني:" إن الرابط الوحيد الذي يجمعهم معا هو الضرورة الطبيعية، والحاجة والمصلحة الشخصية، وحفظ ملكيتهم ودواتهم الأنانية."[2]

[1]– جورج فيلهلم فريدريك هيغل، فيلسوف ألماني، يعتبر أحد أهم الفلاسفة الألمان، يعتبر من مؤسس المثالية الألمانية في الفلسفة.(نشوء المجتمع المدني هو تعاقد بين الدولة والأسرة، المجتمع المدني خو وسيط بينهما نتج عن عجز الأسرة في تلبي الاحتجاجات).

[2]– كارل هانريش ماركس، فيلسوف ألماني وناقد للاقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومناضل سياسي وصحفي وثوري اشتراكي، درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين.(وجود مجتمع مدني ناتج عن وجود دولى في مجنمع برجوازي).

رابعا– المرحلة الرابعة المرحلة الغرامشية:

وصفت المجتمع المدني أنه هو أساس النظام الاجتماعي بأكمله، ووضع الأفراد المنكبين على مصالحهم الذاتية بصفتهم أساسا للمجتمع المدني، ولقد حاول المفكر الإيطالي الماركسي أنطونيو غرامشي أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية ويستخدمها لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية، بالنسبة لغرامشي هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها:

أ– المجال الأول: هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسة،

ب– المجال الثاني: هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس أو دور عبادات...إلخ،

في نظر غرامشي لا يكفي الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة ولكن لابد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي.[1]

الفرع الثاني: شروط تكوين المجتمع المدني:

تطور المجتمع المدني إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة بعد مروره بعدة مراحل. تميزت كل مرحلة بتوفر شروط ضرورية لقيام المجتمع المدني. أهم هذه الشروط هناك شروط تاريخية تشكل من خلال المناخ الملائم الضروري لبروز المجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني، و قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بشكل منفصل أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي صيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.[2]

[1]- أنطونيو غرامشي، فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، درس في كلية الآداب بتورينو، عمل ناقد مسرحي، انظم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه (المجتمع المدني صراع إيديولوجي بين الدولة والمجتمع السياسي والتنظيمات المشكلة للمجتمع).

[2]– التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق.

– التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الاقتصاد، أو تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقبل نسبيا الواحد عن الأخر. وقد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البرجوازية في أوروبا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.

– قيام فكرة المواطنة وما أرتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).

– انقسام الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل

المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينهما بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.

المطلب الثاني: مشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة

نتج عن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في مختلف جوانب الحياة والجوانب الثقافية، حيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل انتقلت الأدوار إلى الفعل التطوعي أي مؤسسات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية حيث أصبحت هذه المؤسسات شريكا فاعلا مع الحكومة لتقديم الخدمات. لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا على حياة الفرد والأسرة والمجتمع من جميع الجوانب(الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، الثقافية،...إلخ)،ولا تهدف إلى الربح، ومن بين مجالات عملها حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، التنمية، الأعمال الخيرية، تقديم المساعدات وتطوير أنظمة حماية البيئة.[1]

الفرع الأول: المجتمع المدني كمجال لإشراك الفرد في تحقيق المصلحة العامة:

لإشراك الفرد في تحقيق المصلحة العامة يجب توفر العناصر التالية:

[1]- التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق.

أولا – الفعل الإرادي الحر(الطوعي):

يتكون المجتمع المدني بالإرادة الحرة، لذلك هو يختلف عن الجماعات ذات القرابة مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة على عليه بحكم مولده أو ميراثه، وتشير فكرة الطوعية إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

ثانيا – التنظيم الجماعي (المؤسسة):

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يظم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويته بإرادتهم الحرة بشرط التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم وينظمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن المجتمع التقليدي بمضمونه.

ثالثا– الأخلاق والسلوك:

يتضمن قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، و للآخرين حق في أن يكونوا منظمات المجتمع المدني التي تحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ظل الاحترام والتسامح والتعاون. [1]

الفرع الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة:

تعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها لعمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوروبية منذ القرن الخامس عشر. كما يمكن القول أن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت إلى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية (الأحزاب والمجالس المنتخبة) الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية(المدارس، والجامعات ووسائل الإيصال) ومؤسساته الاقتصادية (المنشات، الشركات، البنوك) الدولة في البلاد العربية ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن صيرورة التغير الاجتماعي المحلي بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة. كما

[1] – مازن محمّد، مرجع سابق، ص29

أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع زرعه في وسط المجتمع المحلي ذو الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وكان دور تلك المؤسسات والأجهزة في عهد الاحتلال والحماية، وكذلك في عهد الاستقلال مع فارق التأميم عليها وإدارتها من قبل النخب المحلية.

تشكل مؤسسات الدولة وأجهزتها على المستوى الوطني والمحلي (المجالس المنتخبة، البلديات وأجهزة الإدارة المحلية والإقليمية) أدوات إضافية للجهاز البيروقراطي المركزي للدولة أكثر منها مجالس ورابطات ومؤسسات محلية تتصف بحد أدنى من الاستقلالية والتمثيلية، تسعى لخدمة الأفراد والمجموعات وترعى مصالحهم. [1]

الفرع الثالث: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية:

لقد كان للمجتمع المدني معنى أخر مخالف لدلالة المفهوم اليوم، حيث كان يعني الحقوق المدنية، التعاقد، حق الاقتراع الحر، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة.

بهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة، وعند القول أن المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعني تقديم أحدهما على الأخر في علاقة سببية صورية، بل يعني أن صيرورة ظهوره وتكوينه هي بذاتها صيرورة بناء الديمقراطية ، أما أن نعتبره مؤسسات وتنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني ، بينما لا تعدوا أن تكون في الواقع أحد المظاهر المجسدة له في مرحلة تاريخية معينة من تطور المجتمعات الغربية.[2]

الفرع الرابع: علاقة المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي:

يطرح مفهوم المجتمع المدني في السياق التاريخي الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى "المنظمات الأهلية "التي تتشكل التنظيمات ذات الطابع "التقليدي" مثل الجمعيات الدينية (التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي) الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية (في الجزائر

[1]- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذج، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، العدد13، 2001، ص 63-73

[2]- المرجع نفسه،

مثل الجمعيات و تنظيمات بتفريعاتها المتعددة ذات طابع محلي أو إقليمي)والتنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينات (مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، الشيخ عبد الحميد بن بأديس، الشيخ بوعمامة ...إلخ)ويبدو أن هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني و المجتمع الأهلي و التنظيمات التي تشكل كل منهما، و يلاحظ في الواقع العربي عموما و الواقع الجزائري خصوصا وجود نوع من التواؤم في التمييز بين المجتمع المدني و المجتمع الأهلي من جهة، وتقسيم العمل بين القوى الاجتماعية ذات التوجهات الإيديولوجية و السياسية المتباينة من جهة أخرى، بينما نجد القوى الاجتماعية المحسوبة تقليديا على اليسار والمسماة اليوم القوى الديمقراطية بنزعتها الحديثة و العلمية تستعمل بقوة مصطلح "المجتمع المدني"، و تسيطر على التنظيمات و المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان (منظمات حقوق الإنسان ، مراكز البحث و الدراسات في حقل التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية ...). نجد في المقابل القوى الاجتماعية ذات التوجه التقليدي و الديني المحافظ حاضرة بقوة في مجال الجمعيات و التنظيمات الأهلية، مفضلة استعمال هذا المصطلح الذي تراه أكثر تعبيرا عن خصوصية الواقع في المجتمعات العربية.[1]

وهذا التمييز بين القوى الاجتماعية هو كون قوى المعسكر الأول (قوى اليسار عموما أو القوى الديمقراطية كما تدعى اليوم) تعاني مشكلة أساسية تتمثل في افتقادها في غالب الحالات إلى قاعدة اجتماعية واسعة و قوية تسمح لها بإعادة إنتاج ذاتها. بينما تحظى القوى التقليدية بتنويعاتها (قوى اجتماعية تقليدية محافظة، تيار الإسلام السياسي، قوى دينية سلفية...) بقاعدة واسعة بخاصة في الأوساط الشعبية و بين الشرائح الوسطى حديثة التكوين (العمال الطلبة ، الموظفين،...إلخ).[2]

1-العياشي عنصر، مرجع سابق

2- المرجع نفسه

الخلاصة :

من خلال ما تطرقنا له في بحثنا يمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني شهد تطورا كبيرا في تطبيقاته العملية، مما جعله من أكثر المفاهيم والمواضيع المثيرة للاهتمام والجدل، وأصبحت لها متابعة على الجانب السياسي والاجتماعي بالنظر إلى نسبة التأثير الميداني الذي أحدثته التنظيمات المدنية على مستوى مختلف جوانب الحياة العامة في المجتمعات المعاصرة، ليتحول مجال نشاطها التقليدي كوسيط للتوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل، لتبرز كقطاع متميز ومستقل عن باقي القطاعات، قطاع فاعل ومساهم في تحقيق الصالح العام المشترك.

حيث ظهر قطاع المجتمع المدني بمكوناته من منظمات، جماعات، نقابات، منظمات مجتمعية ومؤسسات خيرية وغيرها من المنظمات كقوة أساسية في عملية التنمية الدولية، حيث شهد المجتمع المدني توسعا كبيرا في نطاق عمله وقدراته ومستواه، وقد دفع التطور التكنولوجي بالمجتمع المدني إلى تداول المعلومات وترسيخ نظم التنمية وزيادة الوعي البيئي.

الفصل الثاني

مساهمة المجتمع المدني

في حماية البيئة

رغم الدور الذي تقوم به الهيئات المركزية والمحلية و العالمية، تبقى مسألة البيئة قضية تقتضي جميع الجهود، لذلك يساهم المجتمع المدني في بلورة اتجاهات عامة للمطالبة بضرورة إعطاء البيئة أهمية بسبب التدهور البيئي وزيادة تأثير الإنسان على الموارد الطبيعية و الاستغلال المفرط واللاعقلاني لها، وعدم الوعي للبعد الحيوي لها وهذا ما دافعت عنه مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تنظيمات تعبر عن تطلعات أفراد المجتمع وخلق مواقف اتجاه القضايا المعاصرة، حيث تقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بمهام في مجال حماية البيئة بشتى الطرق وتتحمل الدولة مسؤولية حماية هذه العناصر الفاعلة لتتمكن من القيام بمهامها، فقد أصبحت المشكلات البيئية من القضايا الصعبة التي أتعبت شعوب دول العالم حيث أدى ذلك إلى ظهور منظمات تهتم أساسا بالبيئة وأصبحت تمارس ضغوطات على الحكومات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وحماية الإنسان وانتشار الوعي البيئي وروح المواطنة البيئة.

المبحث الأول: دور ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة

البيئة هي المحيط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية بمختلف أنواعها، ولأجل ضمان استمراريتها وضمان إنتاج يخدم حياة الإنسان ويلبي حاجياته الأساسية والقيام بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وجب تبني وإتباع سياسات في مجال حماية البيئة من التدهور، ويعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع والقضايا المتداولة، ويتجلى ذلك في الاهتمام الكبير الذي تبذله دول العالم، خاصة بعد التدهور والمشاكل التي تتعرض لها البيئة جراء التطورات المختلفة التي تعرفها دول العالم في مختلف المجالات الصناعية والتكنولوجية التي أدت إلى زيادة نسبة التلوث البيئي، ولأجل الحد من هذا التدهور وجب على المجتمع الدولي إيجاد إجراءات مناسبة للحد من النشاطات والأعمال التي تلحق أضرار بالبيئة، والمنظمات الدولية المعنية بالبيئة أبدت اهتمامها بالمواضيع البيئية، وكرست جهودها لحمايتها والمحافظة عليها.

تم تقسيم المبحث إلى مطلب أول ومطلب ثاني

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بلورة السياسات العامة لحماية البيئة

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني و الدولي

يعتبر المجتمع المدني مزيجا وخليطا من المنظمات والمؤسسات المختلفة الشكل والنشأة والأهداف، تتمتع هذه التنظيمات البيئية بمراكز قانونية ومكانة تسمح لها بالتأثير الفعلي في القرارات التي تخص مجال حماية البيئة، ولها علاقة مباشرة في تحديد التدابير والسياسات البيئية، على الصعيدين الوطني والدولي، بمكانة تسمح لها بالتأثير في القرارات التي تخص مجال البيئة، بالتأثير الإجرائي والتأثير المؤسساتي التي تجد طبيعتها على نطاق واسع ضمن الأطر والهيئات الوطنية والدولية.

الفرع الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني و العالمي:

تعتبر الجمعيات والأحزاب والنقابات من أهم مكونات المجتمع المدني المعاصر من أكثر المنظمات انتشارا و فعالية، سواء من حيث العدد ويتضح هذا من خلال تعدد مجالات اهتماماتها واختصاصاتها وتزايد قرتها على التأثير في الأفراد والجماعات، أو من حيث تنوع أدوارها وممارستها الميدانية والتي تكون شاملة لكافة فئات وشرائح المجتمع في مختلف جوانب الحياة كالصحة، التعليم، البيئة، الثقافة وغيرها من المجالات ذات الشأن والنفع العام، هذه التنظيمات تقوم على مبدأ الطوعية والحرية في العمل دون إكراه أو ضغط من أي جهة كانت.[1]

الفرع الأول: دور الجمعيات في حماية البيئة:

تتمتع الجمعيات بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة و المتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتطوعي الميداني، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة أو أن تركز تلجأ إلى طرق الطعن القضائية، أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها.[2]

1-مازن مُحَمَّد، مرجع سابق، ص 72

2- المرجع نفسه

أولا – تعريف الجمعيات ونشأتها:

سن المشرع الجزائري قوانين تنظم عمل الجمعيات بمختلف أشكالها و ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني"

كما أن المشرع الجزائري وعند نصه على حق و حرية إنشاء الجمعيات في مختلف الدساتير الجزائرية لاسيما دستور 2020 بأنه حق مضمون وتعمل الدولة على تشجيعه من أجل ازدهار الحركة الجمعوية، فقد منحها أيضا الشخصية المعنوية و الأهلية المدنية بمجرد تأسيسها لتمكينها من ممارسة التصرفات القانونية تجاه الغير كحق التملك وحرية التعاقد والتقاضي

حسب نص المادة 53 منه "حق إنشاء الجمعيات مضمون ويمارس بمجرد التصريح به.

تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة.

يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.

لا تحللا الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي. [1]

ثانيا – مساهمة الجمعيات في حماية البيئة:

تقوم الجمعيات بنشاطات رئيسة في مجال حماية لبيئية:

– تساهم جمعيات حماية البيئة بإبداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات العمومية وفق ما ينص عليه التشريع.

– بلورة الرأي العام وتعبئته وتوجيهه في القضايا العامة.

– إعلام الجمهور وتكوين أشخاص مختصين، مثل المنشطين والإداريين و المنتخبين.

– نشر المعلومات لوسائل الإعلام ، وإصدار نشرية أو مجلة.

[1]– المادة 53 من دستور 2020 السالف الذكر

- اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة:

نصت المادة 35 من القانون 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على" تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبدا لرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به."[1]

المادة 36 " دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول، يمكن للجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه، رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام."[2]

المادة 37 " يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث."[3]

المادة 38 " عندما يتعرض أشخاص طبيعيون لأضرار فردية تسبب فيما بعد فعل الشخص نفسه، وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين المذكورة في المادة 37 أعلاه، فإنه يمكن كل جمعية معتمدة بمقتضى المادة 35 أعلاه، وإذا ما فوضها على الأقل شخصان(2) طبيعيان معنيان، أن ترفع باسمهما دعوى التعويض أمام جهة قضائية.

يجب أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابيا.

1- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق ل 20 يوليو سنة 2003م، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد43 ،ص13.

2- المادة 36، المرجع نفسه

3- المادة 37، المرجع نفسه

يمكن الجمعية التي ترفع دعوى قضائية عملا بالفقرتين السابقتين ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أية جهة قضائية جزائية."[1]

– حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية.

– التنديد بالمشاريع الضارة بالبيئة.

– تقديم طلبات فتح دعوى لتصنيف حظيرة وطنية أو محمية طبيعة وإنشاء المساحات الخضراء من خلال المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ومخطط شغل الأراضي.

– حفظ الصحة الحيوانية ،والمساهمة في استئصال الأمراض الحيوانية.

– تنظيم الصيد بين مختلف الجمعيات على المستوى المحلي والإشراف المركزي للاتحادية الوطنية للصيادين وتكوين الصيادين وإنشاء منطقة أو مناطق للمحافظة على تكاثر الصيد بعد استشارة الإدارة المحلية والحد من الصيد المحظور ومحاربته.

– كما يمكن للجمعيات أن تتدخل في حالات تلوث للمياه الصالحة للشرب أو تمارس دورا وقائيا في حماية المياه من التلوث.

– المساهمة المباشرة للجمعيات من خلال مختلف القوانين يمكن لها التأثير في القرارات البيئية من خلال عضوية بعض الهيئات.[2]

– وفي مجال المحافظة على التراث الثقافي خول قانون حماية التراث الثقافي الجمعيات إمكانية اقتراح القطاعات المحفوظة المشاركة بصفة استشارية في أعمال اللجنة الوطنية واللجنة الولائية والتأسيس كطرف مدني فيما يخص مخالفات أحكام قانون التراث الثقافي كما خولت قواعد التهيئة والتعمير الجمعيات آليات مختلفة للمحافظة على المناظر والتراث الثقافي والتاريخي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.[3]

1- المادة 38، القانون 10/03، مرجع سابق

2- عامر عماد، مرجع سابق، ص 43

3- وناس يحي، الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر(أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد قسم الحقوق، تلمسان،2007.

الجمعيات البيئية لا تغطي كل المجالات التي يمكن أن تتدخل فيها لحماية البيئية، لأن المعيار الأساسي الذي يتحدد على ضوئه اختصاص الجمعيات هو الهدف المحدد في قانونه الأساسي كأن يتضمن مثلا ترقية التربية البيئية أو الإعلام البيئي أو تحسين ظروف العمل والنظافة والصحة العامة.[1]

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في حماية البيئة:

تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في مجال حماية البيئة حيث تولي اهتماما كبيرا للجوانب البيئية من خلال برامجها برامجها السياسية.

أولا – تعريف ونشأة الأحزاب السياسية:

نصت المادة 57 دستور 2020 حرية إنشاء الأحزاب السياسية. "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون.

لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي..."[2]

ثانيا– مساهمة الأحزاب السياسية في حماية البيئة:

تحتل الأحزاب السياسية مكانة هامة في المجتمع والحياة العامة، باعتبارها تنظيمات تسعى لتحقيق برامجها السياسية للوصول إلى السلطة، أو منظمات سياسية تسعى للتعبير عن تطلعات وانشغالات الأفراد اتجاه قضايا معينة.

للأحزاب السياسية دور فعال في حماية البيئة من خلال البرامج السياسية حيث تقوم بتوعية الجمهور و نشر الثقافة البيئية وتشجيع عقد الندوات ومناقشة المواضيع التي تواجهها البيئة مثل التلوث. انبعاثات الغاز، التصحر،...إلخ.

[1]– شايب الذراع، ميدني، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، الجمعيات البيئية نموذجا، دراسة ميدانية للجمعيات البيئية المحلية بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية،2008،ص 100.

[2]– المادة 57 دستور 2020 السالف الذكر.

تقوم بمبادرات مثل التشجير السنوي وهذا، كما تتضمن برامجها جانبا من الاهتمام بالبيئة تتناول فيه المشاكل البيئية وترشيد الموارد الطبيعية والحفاظ على المحيط لفائدة الصالح العام.[1]

الفرع الثالث: دور النقابات في حماية البيئة:

أصبحت النقابات العمالية والمهنية في مختلف المجالات ذات تأثير مهم بعد احتلالها لمكانة هامة ضمن الهيكل العام للمجتمع المدني، فقد أصبحت تشكل قاعدة ضغط عمالية وشعبية ذات أهمية بالغة وهذا ما يبرزه الواقع العملي، فقد أصبحت هذه النقابات تملك من القدرة ما يؤهلها للضغط على الحكومات وتعبئة الرأي العام العمالي في القضايا الهامة.

أولا– تعريف ونشأة النقابات:

تعتبر النقابات تنظيمات مدنية تنشط في الدفاع عن قضايا الشغل ومصالح العمال، حيث أصبحت تشكل قاعدة ضغط على المستوى الوطني والدولي.

تنقسم النقابات إلى نوعين:

أ– النقابات العمالية: يذكر منها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذي تأسس سنة 1950، ويعتبر النقابة الرئيسية العمالية في الجزائر.

الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين،

ب– النقابات المهنية: تعتبر من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر، وهذا بسبب المستوى العلمي والسياسي لمنتسبيها واستقلاليتها النسبية عن السلطة، ومن أهمها نقابات الصحفيين، نقابات الأطباء، نقابات المهندسين.

[1]–عامر عماد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة ماستر، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة، جامعة د مولاي الطاهر– سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2012 – 2013، ص 46

ثانيا – مساهمة النقابات في حماية البيئة:

– تعبئة الرأي العام، وتوحيد القوى الاجتماعية وتوجيهها في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين المجتمع والعمال، وقضايا الشأن العام التي تخص كل طبقات المجتمع في مختلف الميادين كالتنمية والصحة والبيئة وبيئة العمل.

– توعية العمال بالمخاطر البيئية في العمل مثل الأمراض المهنية الربو، الحساسية والتلوث الإشعاعي في المصانع والمنشآت المصنفة.

– المحافظة على المحيط وهذا بتوعية ونشر الثقافة البيئية وتحسيس العمال والأفراد.

– رسكلة النفايات الناتجة عن الإنتاج والعمل على إعادة تدويره بطريقة سليمة.

– عقد ندوات تحسيسية لفائدة الأفراد وتشجيع ترشيد الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

– القيام بحملات تطوعية مثل تنظيف المقابر والتشجير.[1]

الفرع الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

تتواجد العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التطوعية على المستوى الدولي والتي من أهمها منظمة السلام الأخضر العالمية المختصة في قضايا الدفاع عن شؤون البيئة، وعليه فإن نطاق المجتمع المدني يكون في المنظمات و المؤسسات غير الحكومية التي تقوم على مبدأ الطوعية والحرية في العمل التطوعي غير الربحي، لذا فهي منظمات مستقلة إلى حد كبير عن المؤسسات الحكومية،

أولا– تعريف المنظمات غير الحكومية:

ظهرت هذه المنظمات البيئية كرد فعل على الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها البيئة حيث تسعى إلى محاولة الحد من التدهور البيئي وإدارة الموارد وحماية البيئة، إذ تعد مصدرا خارجيا لنقل المعلومات.

[1]– عامر عماد، مرجع سابق، ص 50و51

تعرف المنظمات غير الحكومية وبشكل عام على أنها كل تنظيم يجمع أكثر من دولة، أو هي منظمة ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية، ولا يمنع أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات، ولكنها تتأسس وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية وقد جرت العادة أن تطلق هذه العبارة على الأشخاص المعنويين ممن لا تكون أهدافهم ربحية، يمولون غالبا من أرصدة خاصة.[1]

يستخدم مصطلح غير الحكومية أو غير ربحية عادة لتغطية مجموعة من المنظمات التي تعمل على تشكيل المجتمع المدني، تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية أنشطتها بصفة مستمرة وفي دول مختلفة بهدف تحقيق أهداف معينة، تشمل مواضيع نشاطاتها مختلف القضايا المشتركة لشعوب العالم كالتنمية وحماية حقوق الإنسان والبيئة.

و تعرف أيضا على أنها جمعيات أو تنظيمات غير رسمية أو أهلية تظم في عضويتها جماعات من الأفراد والروابط الأهلية في مجالات ذات علاقة تجسد وجود تضامن، فهي من المظاهر المهمة للمجتمع الدولي.[2]

ثانيا– عناصر المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة:

أ– عنصر الصفة الدولية: يقصد به أن تأسيس المنظمة ووجودها يكون عن طريق كيانات تتمتع بوصف الدولة كاملة السيادة، تمثل الدولة في تلك المنظمة، من قبل أشخاص أو هيئات تختارهم حكومة كل دولة.

تتضح صفة الدولية في المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال إتحاد الجمعيات الدولية التي هي عبارة عن جمعية تتكون من ممثلين لعدة دول من حيث مهامها وتشكيل إدارتها، ومصادر تمويلها تعد دوليا، ولا تعمل من أجل الربح، كما أنها تستفيد من علاقاتها مع المنظمات الدولية الحكومية من النظام الاستشاري.

ب– الإرادة الذاتية (الشخصية القانونية الدولية): هي مجموع النظريات التي تنتج عن المنظمة تنسب لها وحدها دون الدول الأعضاء، تعطيها استقلالا وامتيازات وتعبر عن الهدف الذي أنشأت من أجله.

ج–الاستمرار و الديمومة: من الأهداف والغايات التي تعمل الدولة من خلالها على إنشاء المنظمة أهدافا تتسم بالديمومة والاستمرارية لاعتبارها عامة مشتركة بين الدول، وهذا ما يجعل المنظمة الدولية تعمل

[1]– قاسمية جمال، محاضرات في المنظمات الدولية غير الحكومية، اختصاص قانون دولي عام، جامعة الجزائر، 2019-2020

باستمرار تحقيق وبلوغ الأهداف المرسومة، وصفة الدوام لا تستلزم الاستمرار المادي لجميع أجهزة المنظمة بل أن تكون هذه الأجهزة في حالة تسمح لها بالالتئام متى دعت الضرورة لذلك.

د- الأهداف المشتركة: إن سبب وجود المنظمة الدولية هو الأهداف التي تسعى إليها والعمل على تحقيقها، مع ضرورة وضوح ومشروعية هذه الأهداف و محدوديتها، فهي تعد نقطة وصل بين الدول الأعضاء فيها لأنها عامل أساسي الذي تم الاتفاق من خلاله على إنشاء المنظمة وقد تعمل المنظمة على تحقيق هدف واحد من خلال بذل الجهد والعمل المستمر لتحقيقه كمنظمة البيئة التي تعمل على تحسين البيئة والمحافظة عليها من أي تهديد، كما يمكن أن تكون هذه الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، عامة وشاملة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) مثل منظمة الأمم المتحدة من خلال أجهزة تعمل على تسوية المنازعات في هذه المسائل ،كما نجد كذلك منظمة التجارة العالمية التي تتصف أهدافها بالمحدودية والخاصية كأن تكون اقتصادية.

تعمل المنظمات الدولية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها والتي أنشأت بسببها عبر وسائل وأجهزة ،تسمى المبادئ أو القواعد الخاصة بتطبيق المبادئ ،مع ضرورة أن تكون هذه الوسائل مشرعة كمشروعية الأهداف وتعتبر الوسائل التي تقوم المنظمة بوضعها مجموعة من القواعد القانونية ،إذ تعتبر طبيعة الأهداف التي ترسمها المنظمة هي تتحكم في تنوع الوسائل ،وتتنوع من منظمة لأخرى ولا يمكن أن تكون هذه الأهداف بلا وسائل تعمل على تحقيقها.[1]

هـ- الاتفاق الدولي: إن المنظمة الدولية تستند في وجودها إلى معاهدة دولية جماعية متعددة الأطراف ، والمعاهدة هي التي تنشأ المنظمة وتحدد نظامها القانوني مبينة مبادئها واختصاصاتها وفروعها و أجهزتها التي يراد بها تحقيق تلك المقاصد وفق القواعد التي تحكم سير العمل فيها ،وتتخذ المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية أسماء مختلفة كالعهد والميثاق والدستور وبما أن المنظمة الدولية تقوم بموجب عقد الدول لاتفاق من أجل الوصول إلى الأهداف والمبادئ التي سطرتها في جدولها ،فتكون عضوية المنظمة الدولية متوقفة على

[1]- عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية القانون الدولي، بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص 35و36.

إرادتها واختيارها حيث ذهب جانب من الفقه بالقول أن المنظمة الدولية تعتبر منظمات إرادية، تقوم بجمع الدول ضمنها أو داخلها.[1]

ثالثا – مساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

تعتبر المنظمات غير الحكومية البيئية فاعل عالمي أساسي في السياسات البيئية، حيث أنها تشكل مكون أكثر تنوع وأقل سهولة في الهندسة المؤسساتية لصنع السياسة البيئية.

– تعتبر ناقلا للمعلومات والبيانات المتعلقة بمدى احترام الدول للالتزامات الدولية المترتبة عليها في مجال حماية البيئة.

– تسعى لحماية البيئة عن طريق نشر الوعي.

– لها دور هام ونشيط في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي و إعمال القواعد الدولية في مجال حماية البيئة.

– بذل الجهود في حماية البيئة من التلوث و معالجة القضايا البيئية التي تؤثر على العديد من الدول.

وتتدخل المنظمات غير الحكومية البيئية في الحكم البيئي بالشكل التالي:

– الخبرة و التحليل حيث أن هذه المنظمات يمكن أن تستعمل المفاوضات عن طريق طرح أفكار وخيارات للسياسيين.

– المنافسة الفكرية للحكومات حيث أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية.[2]

– تعبئة الرأي العام بحيث تؤثر على في الرأي العام من خلال الحملات ذات المدى الواسع.

[1]– عمر سعد الله، المرجع نفسه، ص35و36

[2]– شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، 2013–2014، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص14.

– تمثيل من ليس لديه صوت إذ يمكن أن تساعد على التعبير عن مصالح الأشخاص غير الممثلين في فعمليات صنع السياسة العامة.

– تقديم الخدمات بتقديم خبرات حول قضايا معينة والتي يحتاجها المسؤول الحكومي، بالإضافة إلى المشاركة المباشرة في النشاطات العملية.

– المراقبة والتقييم بالعمل على تقوية الاتفاقيات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية.

تساهم المنظمات غير الحكومية البيئية في شرعية اتخاذ القرار على المستوى العالمي من خلال:

– توسيع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات وتحسين نوعية وشريعة القرارات السياسية للمنظمات الدولية.

تساهم المنظمات غير الحكومية البيئية في الحكم البيئي العالمي من خلال مشاركة المنظمات الدولية في العمل البيئي عبر القنوات التالية:

– ممثلي المنظمات يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في مؤتمرات دولية لتمثيل المنظمات غير الحكومية والقيام بالمفاوضات(منظمة العمل الدولية).[1]

– ممثلي المنظمات يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في مؤتمرات دولية لتقديم النصائح لمندوبي الدول (مؤتمر القاهرة حول السكان لعام 1994).

– المنظمات يمكن أن ترسل المندوبين إلى المؤتمرات الدولية (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي يتضمن 696 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الدول والوكالات الحكومية)

– المنظمات يمكن أن تشكل مجموعات استشارية تتضمن خبراء من المنظمات غير الحكومية (لجنة الأمم المتحدة الاستشارية حول قضايا نزع السلاح).

1– بوطوطن سميرة، مرجع سابق، ص 37

– يمكن للمنظمات أن تعطي فرصة للمشاركة في تطوير السياسات (إتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للإنقراض).

– يمكن أن تمنح فرصة في تطبيق البرنامج (تعيين المندوب السامي للاجئين في الأمم المتحدة).

– يمكن للمنظمات أن تعطي فرصة للمشاركة ليس بالضرورة في التفاوض في مؤتمرات رسمية لصياغة الاتفاقيات (المجلس الإقتصادي والإجتماعي).

– يمكن للمنظمات أن تعطي فرصة للمشاركة في اللجان التحضيرية للمؤتمرات الدولية (مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو 1992، وقمة جوهانسبورغ 2002).

– يمكن أن تعقد جلسات خاصة لإعطاء المنظمات غير الحكومية فرص لتقديم العروض (كالجمعية العامة حول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في 1986).

– يمكن أن تضمن المنظمات غير الحكومية كأعظاء (كاللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط).[1]

أهم المنظمات غير الحكومية الرئيسية: الصندوق العالمي للطبيعة والسلام الأخضر وأصدقاء الأرض.

وجدت سنة 1982: 13.000 منظمة غير حكومية في الدول الصناعية، و حوالي 2230 منظمة غير حكومية وطنية في الدول النامية، وأشارت التوقعات بعد ذلك إلى وجود 100.000منظمة تعمل على مناصرة القضايا البيئية.

تستخدم المنظمات غير الحكومية أليات مختلفة في مواجهة الاعتداء على البيئة وللتأثير أكثر على الأطراف المخالفة لقواعد ومعايير حماية البيئة، وإرساء نظام دولي بيئي معاصر أهم هذه الأليات: التنديد بالممارسات السلبية للهيئات الدولية، تنظيم المظاهرات والاحتجاجات، المواجهة السلمية. [1]

[1] – شعشوع قويدر، مرجع سابق

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بلورة السياسات العامة لحماية البيئة

سعت منظمات المجتمع المدني إلى محاولة توفير حماية أكبر للبيئة، من خلال إستعمالها للأساليب والوسائل المتاحة في مجال نشاطها وبتطور المنظومات التشريعية لمختلف البلدان فقد تطور معها الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة، والحفاظ عليها من كل الأخطار التي تهددها.

الفرع الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل الأطر القانونية لحماية البيئة

الأصل هو السلطة العامة هي صاحبة الاختصاص في وضع القواعد القانونية وصاحبة السيادة في إبرام الاتفاقيات والالتزام بمضمونها، والتطور القانوني في المجال البيئي بمستوياته الوطنية والدولية يثبت وجود أطراف أخرى فاعلة تساهم في بلورة قواعد حماية البيئة منها تنظيمات المجتمع المدني.

أولا– على المستوى الوطني:

المبادرة والتحضير والمشاركة في إعداد معايير القانونية عبر عدة مستويات لإنشاء المعايير الدولية التي تعالج القضايا البيئية المختلفة وعلى رأسها القواعد الخاصة.

المبادرة والإعداد ومتابعة تنفيذ القاعدة القانونية وتفعيلها، وصياغة القرارات البيئية.

ثانيا– على المستوى الدولي:

المراقبة والتقييم عن طريق عمل المنظمات غير الحكومية على تقوية الاتفاقيات الدولية من أجل مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية.

المساهمة في شرعية أليات اتخاذ القرارات.

تبذل المنظمات غير الحكومية جهود كبيرة ومتميزة وخيارات متواصلة في مجال تطوير القانون البيئي.

تعمل المنظمات غير الحكومية على تطوير قواعد حماية البيئة والتأثير بصفة مباشرة في إنتاج.

[1]– بن داغر مُحَّد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص 42-45.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في رفع نسبة الوعي البيئي

يقصد بالوعي الفهم وسلامة الإدراك، أي إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة والإحساس بالعلاقات والمشكلات البيئية، من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها.

وعرف الوعي البيئي في الورقة المقدمة في الملتقى الإعلامي الأول للبيئة والتنمية المستدامة المنعقد بالقاهرة في نوفمبر 2006 على أنه:" اكتساب الأفراد والجماعات الخبرة والدراية الكافيتان، بعناصر ومكونات وقضايا وإشكاليات البيئة وفهم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وتقدير قيمة المكونات البيئية الأساسية المحيطة، والتعرف على المشاكل والإشكالات البيئية والتدرب على حلها ومنع حدوثها، وتجنب الوقوع في الكوارث البيئية أو ذات الصلة قبل وقوعها وما يترتب عليها من أزمات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية."[1]

انتشار الوعي البيئي بين أفرادا لمجتمع مسؤولية المجتمعات بأكملها وليس مسؤولية الأجهزة الرسمية في الدولة، فمسؤولية المجتمع المدني عن طريق الإعلام وأعمال الجمعيات والهيئات المحلية التي تعنى بحماية البيئة، وعن طريق مشاركة المجتمع المدني بنشر التربية البيئية التي أصبحت محور اهتمام العديد من المؤسسات والهيئات والمؤتمرات والندوات العالمية، كركيزة أساسية في العملية التعليمية في الآونة الأخيرة نتيجة تزايد عدد السكان الذي يؤدي إلى الإخلال بالبيئة.[2]

أ- مؤتمر ستوكهولم 1972 أنعقد في مدينة ستوكهولم بمدينة السويد في أكتوبر 1972حيث اعترف العالم بالدور المهم للتربية والتعليم البيئي وحماية البيئة والمحافظة عليها وصيانة مواردها، وضع المؤتمر تصورا شاملا لمشكلات البيئة الراهنة والمستقبلية، أصدر المؤتمر96 توصية.

ب-ورشة بلجراد 1975 نظمت الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(يونسكو) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤتمرا دوليا للتربية في مدينة بلجراد على شكل ورشات عمل من 13 إلى 22 أكتوبر عام 1975 حيث كانت الغاية الأساسية فيه: دراسة اتجاهات قضايا البيئة ومسحها وبناء إطار للتربية البيئية على المستوى العالمي.

---

[1]- عبد الله الحتريسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-1995، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر،2005، ص 54.

[2]- مؤتمر ستوكهولم 1972 ،أنعقد في مدينة ستوكهولم بمدينة السويد في أكتوبر 1972، أ

ج–ورشة تبليسي 1977 أنعقد المؤتمر الدولي الحكومي الأول للتربية البيئية في مدينة تبليسي بالاتحاد السوفياتي سابقا عام 1997 من تنظيم اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة ، من أهم ما تضمن من أهداف: ضرورة وعي الأفراد بالمشكلات البيئية، ومساعدتهم في اكتساب القيم والمهارات للحفاظ على البيئة، وإتاحة الفرصة جماعات ولمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في كافة مستويات العمل على حل المشاكل البيئية وإيضاح طرقها.

المبحث الثاني: نموذج عن نشاطات الجمعيات في مجال حماية البيئة:

أصبحت حماية البيئة من المتطلبات الأساسية في الوقت الحالي خصوصا مع ظهور ما يهددها من مشاكل بيئية، وبالتالي كان لا بد لكل تشكيلات المجتمع المدني أن تتدخل لحماية النظام البيئي من خلال تعزيز قيم الحفاظ والحماية للمدلول الإيكولوجي للمحيط، خصوصا مع الانتشار الواسع للجمعيات الناشطة في الميدان البيئي أو ما يسمى بالجمعيات الخضراء، اعتمادا على خبرتها في هذا الميدان بسلوكها منهج التوعية البيئية لكافة المواطنين مستخدمة في ذلك إيصال المعلومة البيئية لهم، وصولا إلى خلق ثقافة بيئية تنبني على تربية بيئية حقيقية.[1]

المطلب الأول: جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء في حماية البيئة:

تقوم الجمعيات بنشاطات مختلفة ذات أهمية كبيرة في مجال حماية البيئة، وذلك بسبب تزايد انتشار المشكلات البيئية مثل التلوث، بالإضافة إلى نشاطات الجمعية العادية، تزايدت نشاطاتها وكثرت خاصة في فترة ظهور وانتشار وباء كورونا، حيث قامت الجمعية بنشاطات واسعة تمثلت في حملات تحسيسه لتوعية المواطنين بخطورة الوباء و كيفية الوقاية منه، و حملات تنظيف وتعقيم وتطهير شملت مختلف المؤسسات الصحية والتربوية والمديريات والأحياء والأسواق...إلخ

الفرع الأول: نشأة جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء:

تأسست جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء يوم 19- 06 - 2019 طبقا لأحكام قانون 12-06 المؤرخ في 12-06-2012 المتعلق بالجمعيات، يتواجد مقر الجمعية بدار الرابطات والجمعيات بولاية تيارت، باشرت الجمعية نشاطاتها إثر تأسيسها مباشرة.[2]

1- صوفي بن داود، دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية، جامعة بابن خلدون- تيارت/ مجلة السيراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 2، مؤرخة في 22-06 -2018، الصفحة 147- 159

[2]- ديباجة جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء لولاية تيارت

الفرع الثاني: نشاطات جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء:

1- نشاطات الجمعية لسنة 2019:

- يوم 25 جويلية 2019: تحت شعار قول الرسول ﷺ: "إماطة الأذى عن الطريق صدقة" أقيمت حملة تنظيف بحي المنظر الجميل وحي 330 سكن تيارت أيام 13 و20و21 جويلية 2019 .

- يوم 23 أوت 2019: حملة جمع جلود الأضاحي يوم عيد الأضحى المبارك.

- يوم 28 أوت 2019: حملة تنظيف المدارس بمناسبة الدخول المدرسي.[1]

2- نشاطات الجمعية لسنة 2020:

- يوم 22 فيفري 2020: حملة تشجير بسد بخدة بإشراف والي الولاية والسلطات المحلية والحماية المدنية ومحافظة الغابات ومتطوعين من مختلف الجمعيات و المتطوعين من طلبة الجامعة.

- قامت الجمعية خلال سنة 2020 بحملات توعية وتحسيس وتعقيم وتنظيف وإتخاذ التدابير الوقائية لتفادي بالإصابة بوباء "كورونا" على مستوى:

- أحياء ولاية تيارت (شوارع، أحياء، عمارات، محلات، أرصفة، أسواق، و الأماكن العمومية، ...)
- مستشفى يوسف دمرجي، المؤسسة العمومية المتخصصة في طب العيون والأنف والحنجرة، العيادة المتعددة الخدمات تيارت، عيادة زعرورة، عيادة سوناتيبا، عيادة المنظر الجميل، عيادة لنكادات، عيادة كارمان، المعهد الشبه طبي، مركز تصفية الدم والكلى، الشركة الجزائرية للتأمينات، مديرية النشاط الاجتماعي، المركز المتخصص في إعادة التربية، المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا تيارت، مركب الأمومة والطفولة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقبرة المكسيك، تنظيف جميع مساجد تيارت قبل إعادة فتحها، نادي الفروسية، مراكز البريد.

تحت إشراف السيد والي ولاية تيارت قامت جمعية البيئة والشباب الأيادي الخضراء بمختلف الحملات والنشاطات التطوعية بالتنسيق مع مختلف المديريات والمؤسسات والجمعيات والمنظمات أهمها:

[1] التقرير السنوي للجمعية لسنة 2019

– مديرية الصحة والسكان لولاية تيارت، المديرية العامة للوقاية، مديرية البيئة لولاية تيارت، أعوان الحماية المدنية، أعوان الأمن، الدرك الوطني لولاية تيارت، السلطات العسكرية، شركة ردم النفايات، عمال المؤسسات والمتطوعين، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد تيارت، وعدة جمعيات أخرى مشاركة جمعيات خيرية ومنظمات.[1]

3– نشاطات الجمعية لسنة 2021:

-29 جانفي 2021قامت الجمعية وتحت إشراف والي الولاية بحملة تشجير وتنظيف بمركز الطفولة المسعفة.

-11 فيفري 2021 نظم برنامج في إطار عملية التحسيس للوقاية من فيروس كورونا بمناطق الظل حيث كانت زيارة لبلدية سيدي عبد الغني المدرسة الابتدائية "الأمير عبد القادر" بمشاركة كل من:

– مديرية الشباب والرياضة لولاية تيارت، جمعية البيئة والشباب للأيادي للخضراء، الجمعية الشبانية الإرادة والمستقبل، جمعية المسعفين المتطوعين تيارت، رحلة واستجمام تمثل البرنامج في:

– القيام بعملية تشجير بمحيط المدرسة، تقديم عرض ترفيهي تحسيسي للوقاية من فيروس كورونا، تقديم نصائح وإرشادات من طرف طبيب نفساني للتلاميذ.

-18 فيفري 2021 بمناسبة يوم الشهيد قامت الجمعية بتنظيم حملة تشجير بثانوية مُحَّد ديب بمساهمة

– مديرية الغابات، الكشافة الإسلامية، مديرية البيئة ودار البيئة لولاية تيارت.

-26 فيفري 2021 القيام بحملة تشجير بمتوسطة باي مُحَّد لإنشاء مساحات خضراء داخلها، كما قامت بحملة تنظيف وإنشاء مساحات خضراء بمستشفى يوسف دمرجي.

-01 مارس 2021 القيام بحملة تشجير بالمعهد الوطني شبه الطبي بمساهمة عمال المعهد ومدير دار البيئة لولاية تيارت.

-29 مارس 2021 القيام بحملة تشجير بمتوسطة باي مُحَّد لإنشاء مساحات خضراء داخلها، كما قامت بحملة تنظيف وإنشاء مساحات خضراء بمستشفى يوسف دمرجي.

– 07 سبتمبر 2021 حملة تحسيس تحت شعار "باللقاح تعود الحياة" .

[1]– التقرير السنوي للجمعية لسنة 2020

- 15 أكتوبر 2021 حملة تشجير وتنظيف بمركز الطفولة المسعفة وتحت إشراف والي الولاية.

- 11 ديسمبر 2021 حملة تشجير بمساهمة محافظة الغابات وبعض من الجمعيات بغابة ولاية تيارت.[1]

4- نشاطات الجمعية لسنة 2022:

- 26 جانفي 2022 حملة تعقيم على مستوى المعهد العالي شبه الطبي تيارت.

- 22 مارس 2022 حملة تشجير بالقرب من محطة طريق عين قاسمة تيارت.

- 25 مارس 2022 حملة تشجير بغابة الرادار.

- 28 مارس 2022 حملة تشجير بمتوسطة عاس لخضر بحي زعرورة.

- 29 مارس 2022 حملة تشجير بمتوسطة أبو ذر الغفاري بحي ابن خلدون.

- 08 ماي 2022 ذكرى مجازر 08 ماي تنظيم حملة تشجير بولاية تيارت.

- يوم 16 ماي 2022 حملة تشجير بالسجن المتواجد بطريق السوقر بالتنسيق مع:- جمعية الوئام للشباب، جمعية صدى الطفل، أعوان الحماية المدنية، مديرية الأشغال العمومية، مديرية النقل الحضري.[2]

المطلب الثاني: جمعية الأمان في مجال حماية البيئة:

كغيرها من الجمعيات تنشط في عدة مجالات من بينها المجال الثقافي والفكري والاستكشافي والاجتماعي.

وكذا المجال البيئي.

الفرع الأول: نشأة جمعية الأمان:

جمعية الأمان جمعية ولائية يتواجد مقرها ببلدية السوقر: تأسست جمعية الأمان لرعاية وتربية الأيتام أوت 2012 طبقا لأحكام قانون 12-06 المؤرخ في 12- 06-2012 المتعلق بالجمعيات.

في إطار أهداف الجمعية وتنفيذا للقانون الأساسي لا سيما البند الرابع من المادة 3 وفي إطار إشراك اليتيم و تحسيسه بأهمية البيئة والمحافظة عليها.[3]

[1]- التقرير السنوي للجمعية لسنة 2021

[2]- التقرير السنوي للجمعية لسنة 2022

[3]- ديباجة الجمعية

الفرع الثاني: نشاطات الجمعية في مجال حماية البيئة:

1- نشاطات الجمعية في مجال حماية البيئة لسنة 2014:

- إشراك الأطفال الأيتام بغرس 2150 شجيرة على مدار السنة في المناطق التالية:

السوقر- فرندة – توسنيسنة – شحيمة - مدريسة - سي عبد الغني

- كما مست العملية مختلف المدارس الابتدائية و المتوسطات والثانويات.

- كما قانت الجمعية بتنظيف وتزيين الساحة الواقعة بين ثانوية "الرائد زكريا مجدوب وبوشارب الناصر" وهذا بطلاء الحائط ورسم جداريات معبرة وتنظيف الأرضية.

- كما قام مكتب فرندة برسم جدارية في وسط المدينة وتنظيف الحديقة العمومية.[1]

2- نشاطات الجمعية في مجال البيئة لسنة 2015:

- إشراك الأطفال الأيتام بغرس 1800 شجيرة على مدار السنة في المناطق التالية:

السوقر- فرندة – توسنيسنة – شحيمة - مدريسة – عين دزاريت – سيدي عبد الرحمان -سي عبد الغني، كما مست العملية مختلف المدارس الإبتدائية و المتوسطات والثانويات.[2]

3- نشاطات الجمعية في مجال حماية البيئة لسنة 2017:

- إشراك الأطفال الأيتام بغرس 2000 شجيرة على مدار السنة في المناطق التالية:

السوقر- فرندة – توسنيسنة – شحيمة - مدريسة – عين دزاريت – سيدي عبد الرحمان - سي عبد الغني، كما مست العملية مختلف المدارس الإبتدائية و المتوسطات والثانويات.[3]

4- نشاطات الجمعية في مجال البيئة لسنة 2021

[1]- التقرير السنوي للجمعية لسنة 2014

[2]- التقرير السنوي للجمعية لسنة 2015

[3]- التقرير السنوي للجمعية لسنة 2017

تحت شعار " صحة الفرد في صحة ونظافة محيطه" وإيمانا من جمعية الأمان تعمل بجد بغية المساهمة في المحافظة على البيئة وذلك بالقيام بحملات تنظيف المحيط وغرس ثقافة المحافظة على البيئة والمساهمة في المشاريع الخضراء حيث:

- بتاريخ 16 مارس 2021 قامت الجمعية بتنظيف المقبرة القديمة بالسوقر من قبل نادي أثير الأمان.

- شاركت الأمان في مشروع **"شجرة لكل مواطن"** مع السلطات المحلية لدائرة السوقر بالهضبة المرتفعة سيدي عابد.

- نظمت الجمعية في الفترة الممتدة من 03 إلى 06 أفريل 2021 حملة تشجير واسعة تم خلالها غرس 875 شجيرة في كل من (بلدية السوقر- السبعين – مهدية – سيدي عبد الرحمان وعين دزاريت). سمي بالأسبوع الأخضر.

- شهر سبتمبر 2021 قام نادي الإيمان بإحياء اليوم العالمي للعمل الخيري عبر عدة نشاطات خلال اليوم الأولكان شعاره **"نبتة لكل يتيم"** والقيام بعملية تشجير.

اليوم الثاني تم تنظيف المقبرة القديمة بالسوقر.

- 05 ديسمبر 2021 اليوم العالمي للتطوع تمت عملية التشجير من طرف براعم جمعية الأمان غرس 10 شجيرات زيتون بحي 290 سكن بالسوقر بالإضافة إلى تنظيف مسجد "عقبة بن نافع" بالسوقر

- القيام ب 5 رحلات استكشافية تعليمية ترفيهية تتخللها حملات تحسيسية حول البيئة عند زيارة الغابات أو الشواطئ أو الحدائق ...إلخ.

بالنسبة للفترة التي تزامنت مع انتشار وباء كرونا كغيرها من الجمعيات ساهمت جمعية الأمان في حملات التوعية والتحسيس حول خطورة الوباء وكيفية الوقاية.[1]

[1]- التقرير السنوي للجمعية لسنة 2021

خلاصة الفصل الثاني

لقد سعت منظمات المجتمع المدني إلى توفير حماية أكبر للبيئة، من خلال اعتمادها لوسائل وآليات مختلفة منها المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات أو عن طريق أجهزة مكلفة بتحقيق أهدافها، والاستراتيجيات التي يمكن أن تكافح التلوث ومصادره، من خلال التوعية والتربية والعمل على فرض الدعم والمراقبة والأساليب الردعية للمعتدين على البيئة، وكذلك المنظمات المتخصصة التي ساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة عن طريق منظماتها، تحت إشراف الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تسعى المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي مثل منظمة السلام الأخضر والاتحاد الدولي لصون الطبيعة لمحاولة مواجهة الاعتداءات البيئية التي تحصل ضد البيئة في مختلف أنحاء العالم.

خاتمة

تناول هذا البحث انطلاق من الإطار المفاهيمي والإطار القانوني لتنظيمات المجتمع المدني مواضيع حول مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، نظرا لشغل موضوع حماية البيئة اهتماما كبيرا لدى المجتمعات الإنسانية، من خلال التحول الكبير الذي عرفته تنظيمات المجتمع المدني المعاصرة، بتصاعد قوة ومجال تأثيرها الميداني في كل ما يتعلق بقضايا الصالح العام، وظهورها كقطاع قائم بحد ذاته مستقل عن باقي القطاعات الأخرى، هذا ما تمت دراسته بالتحليل والشرح فيما تعلق بمفهومه و أدواره و أنشطته الميدانية،

حظيت التنظيمات البيئية بأبعادها الوطنية والدولية بمكانة قانونية على مستوى السياسيات والجهود الدولية المتعلقة بمجال البيئة ،حيث تبين لنا الدور الذي تقوم به التنظيمات البيئية على مستوى الأطر والمنظومات الوطنية لحماية البيئة الذي مكنها من الظهور الميداني كفاعل أساسي في اتخاذ مختلف القرارات والقواعد وكشريك فعلي على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية بذلك، خاصة بعد الحماية القانونية التي خصتها مختلف النظم لموضوع البيئة.

على المستوى الوطني تساهم الجمعيات و المنظمات والأحزاب السياسية ومختلف التنظيمات البيئية في إشاعة ثقافة العمل التطوعي، والعمل الجماعي والالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح وقيم الاحترام، وبالتالي تحقيق النظام والانضباط في المجتمع كأداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض، تحقيق حرية التعبير والمشاركة الفردية والجماعية من خلال فتح قنوات لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية تعارض للتعبير عن المطالب بأسلوب منظم وبطريقة سلمية دون الحاجة لاستخدام العنف.

ويتحرك المجتمع المدني نحو ملأ الفراغ الذي يحدث عند انسحاب الدولة من خلال القيام بالعديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وإلا تعرض المجتمع للانهيار خاصة عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة و تعتمد عليها لإشباع حاجتها، كما يقوم المجتمع المدني بتوفير الخدمات ومساعدة المحتاجين وذلك بتقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع، و إيجاد طرق للتعبير عن الرأي أمام الناس و التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، كما لها عضوية في بعض الهيئات هذا من خلال المساهمة في صنع القرار البيئي.

أما على مستوى الهيئات الدولية يبرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأهم الصور التي تعكس قوة المركز القانوني التي تحظى به التنظيمات البيئية الدولية إذ أصبحت قضية البيئة والمحافظة عليها قضية حق إنساني، وإدراك المجتمع ما تمثله المشاكل البيئية والتلوث البيئي، من خطر على الحياة البشرية والتنمية الاقتصادية، هذا ما نصت عليه المادة 71من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وما تلاه من قرارات الجمعية العامة وبرنامجها واستراتيجيتها البيئية.

برز نفس التوجه على المستوى الوطني والدولي الذي تحظى به التنظيمات البيئية على مستوى الأطر والمنظومات الوطنية لحماية البيئة، كفاعل أساسي في إتخاذ مختلف القواعد والأطر البيئية كشريك فعلي على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية بذلك، خاصة بعد الحماية القانونية التي أولتها مختلف النظم لموضوع البيئة.

تظهر لنا هذه الدراسة عبر محاورها مدى أهمية موضوع المجتمع المدني ومساهمته في حماية البيئة، حيث يعد مفهوم المجتمع المدني مساهم في تثبيت وسائل الحماية وتجسيدها.

قيام المجتمع المدني كواقع يتجسد من خلال توفير مجموعة من الشروط والمتطلبات.

التوصيات:

– ضرورة توسيع مفهوم البيئة الذي تبناه المشرع الجزائري في مضمون المادة 07 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة.

– زيادة الدعم وتكوين الإطارات التي تترأس التنظيمات البيئية.

– إعانة الدولة الجمعيات البيئية لتحفيزها وتمكينها من ممارسة نشاطاتها التوعوية.

– تنظيم برامج وندوات تحسيسة تكوينية للأفراد المنخرطين في الجمعيات البيئية لتأهيلهم نظريا وعلميا في المجال البيئي.

– تكريس طرق خاصة للتعويض عن الأضرار البيئية والتلوث البيئي، مع التركيز على دور القضاء في حل المشاك البيئية.

المصادر والمراجع

المراجع:

الدساتير:

دستور 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 82، المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق 30 ديسمبر 2020م.

القوانين:

- قانون 03-10 مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية جزائرية عدد 43، الصادر في 20 جويلية سنة 2003.
- القانون العضوي رقم 12- 04، المؤرخ في18 صفر 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في في21 صفر 1433 الموافق ل 15 يناير 2012.

- القانون رقم 12-06، المؤرخ في 18 صفر 1433 هـ الموافق 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات يلغي ويعوض القانون رقم 90-31، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ 21 صفر1433 هـ الموافق 15 يناير 2012.

- القانون رقم 16-01، المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 27 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 07 مارس 2016.

الكتب:

1- وناس يحي، الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر(أطروحة دكتوراه)،جامعة أبي بكر بلقايد، قسم الحقوق، تلمسان،2007

2- وداد عزلاوي، واقع المجتمع المدني ودور تحقيق التنمية، قالمة الجزائر.

مجلات:

- باعلي وسعيد بأحمد، المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة نموذجا، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية.

- صوفي بن داود، مجلة السيراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة ابن خلدون-تيارت، العدد 2، الصفحة 147- 159 مؤرخة في 22-06- 2018 .

الأطروحات والمذكرات:

1- مُحَّد الأبرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2017.

1- شاوش أخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات بسكرة نموذجا، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة مُحَّد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية،2014-2015.

3- شايب ذراع ميدني، دور المجتمع المدني في حماية البيئة (الجمعيات البيئية نموذجا) دراسة ميدانية للجمعيات البيئية المحلية بمدينة بسكرة، جامعة مُحَّد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2008

4- كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2013 – 2014.

مذكرات الماجستير:

1- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة

الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011- 2010.

2- عبد الله الحتريسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-1995، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، الجزائر،2005.

3- مازن مُحَمَّد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق- جامعة الجزائر-1-،2016 - 2017.

4- سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-. السياسية، قسم الحقوق، 2013.

مذكرات الماستر:

1- عبد العزيز سعداوي، دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون البيئة، جامعة الشهيد مه لخضر_ الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016 – 2017.

2- بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون عام معمق، جامعة العربي بن مهيدي_ أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018 – 2019.

3- عامر عماد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة ماست، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة، جامعة د مولاي الطاهر– سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2020.

مواقع إلكترونية:

1– mawdoo3.com

– الموسوعة السياسية، التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في حماية البيئة.

2 – http //political-encyclop.org

المحاضرات:

1– قاسمية جمال، محاضرات في المنظمات الدولية غير الحكومية، اختصاص قانون دولي عام، جامعة الجزائر، 2020-2019

ملخص الدراسة

عرف المجتمع المدني كونه ظاهرة قديمة بنظريات وأراء مختلفة، وظهرت منظمات المجتمع المدني أكثر حديثا من خلال تفاعلها ودفاعها عن القضايا البيئية، حيث تعد قضية البيئة والمحافظة عليها من القضايا التي تفرض نفسها على المجتمع الدولي، مما فرض على الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ضرورة المساهمة في إبراز المخاطر والانشغالات البيئية ومعالجتها، والسعي لتوفير حماية للبيئة عن طريق آليات ووسائل ومؤسسات على المستوى الوطني والعالمي، من أجل الحد من الانتهاكات والأخطار التي تهدد البيئة والإنسان معا.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ، حماية البيئة

Note Summary

Civil society was known to be an upcoming phenomena on with different theories and opinion, and civil society organization appeared more recently through their interaction and defense of environmental issues, as the issue of environment and its preservation is one of the issues that impose its touch the international community which imposed on governments and civil society institution the need to contribute to highlighting risks and graphic preoccupation and their treatment, and striving to provide protection for the environment through mechanisms, means and institution at the national and high levels, in order to prevent one of the violation and dangers that define the environment and people together.

Keywords: civil society, environmental protection

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
دعاء	/
كلمة شكر وتقدير	/
إهداء	/
المقدمة	أ–ب–ج–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني	1
المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني	2
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني	2
الفرع الأول: التعريف اللغوي للمجتمع المدني	2
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني	5-3
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ المجتمع المدني	5
الفرع الأول: خصائص المجتمع المدني	9-5
الفرع الثاني: مبادئ المجتمع المدني	10-9
الفرع الثالث: مكونات ووظائف المجتمع المدني	11-10
المبحث الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني	12
المطلب الأول: مراحل تطور وتكوين المجتمع المدني	12
الفرع الأول: مراحل تطور المجتمع المدني	15-13
الفرع الثاني: شروط تكوين المجتمع المدني	16-15
المطلب الثاني: مشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة	16
الفرع الأول: المجتمع المدني كمجال لإشراك الفرد في تحقيق المصلحة العامة	17-16
الفرع الثاني: علاقة لمجتمع المدني بالدولة	18-17
الفرع الثالث: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية	18
الفرع الرابع: علاقة المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي	19-18
خلاصة الفصل الأول	20

الفصل الثاني: مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة	22
المبحث الأول: دور ومساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة	23
المطلب الأول: دور ومساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني والدولي	24
الفرع الأول: دور الجمعيات في حماية البيئة	28-24
الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في حماية البيئة	29-28
الفرع الثالث: دور النقابات في حماية البيئة	30-29
الفرع الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة	35-30
المطلب الثاني: دور ومساهمة المجتمع المدني في بلورة السياسات العامة لحماية البيئة	36
الفرع الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل الأطر القانونية لحماية البيئة	36
الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في رفع نسبة الوعي البيئي	38-37
المبحث الثاني: نموذج لنشاطات الجمعيات في مجال حماية البيئة	39
المطلب الأول: جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء- ولاية تيارت	39
الفرع الأول: نشأة جمعية البيئة والشباب للأيادي الخضراء	39
الفرع الثاني: نشاطات الجمعية في مجال حماية البيئة	42-40
المطلب الثاني: جمعية الأمان بلدية السوقر	42
الفرع الأول: نشأة جمعية الأمان	42
الفرع الثاني: نشاطات الجمعية في مجال حماية البيئة	44-43
خلاصة الفصل الأول	45
الخاتمة	48-46
قائمة المراجع	53-49
ملخص الدراسة باللغة العربية	54
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	55
الفهرس	58-56